

هل مصر معذومة الموارد، أم أنها بالعكس غنية بها، ولكن الإهمال والميل إلى الربح السريع أديا إلى إفقار المصريين. وهذا ليس قدرا حتميا... بالدليل الموس.

عادت نسب تزويج
القصاصرات إلى الارتفاع في
العراق، حاملة معها
التهديدات على صحتهن
وحياتهن، وأخرى تخص
خروجهن البكر من المدرسة
ثم وقوعهن فريسة للطلاق.

لياه في اليمن:
ستراتيجيات لا تروي عطشاً
نها تقى حبراً على ورق. في
لأثناء تنتشر الأمراض
المربطة بالنقص في المياه
تلوثها، وأما التهديد الفعلى
بتعاقب بنصوب الماء.

AS-SAFIR Arabic political daily – December 13, 2012 N° 12356

الخميس ١٣ كانون الأول ٢٠١٦ - الموافق ٢٩ محرم ١٤٣٤ هـ - العدد ١٣٥٦

جواز السفر في بلدان مجلس التعاون الخليجي: انتهاء «المقايضة الذهبية»

الأسهم والعقارات. مثال على ذلك ما يقال له «أزمة دبي»، الإمارة التي كانت قبلها براقة، تبدو كأنها ترتع في وفرة وبذخ خيالين، وكذلك أزمة العجز في الميزانية السعودية في بداية الألفية الثالثة والتي استمرت عدة سنوات وأدت إلى ارتفاع ديون الدولة الداخلية والخارجية إلى عدة مليارات. كما انعكس في تحفيض الحصص المخصصة في الميزانية العامة للخدمات الاجتماعية، بما فيها الصحة والتعليم. بدورها، ساهمت اشتراطات دخول بلدان مجلس التعاون في منظمة التجارة العالمية وعقد اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في تقليل الميزات الاستثمارية التي توفرها الجنسية الخليجية لحامليها. فلم يعد لجواز السفر الخليجي أهميته في إدامة مقاييسه ذهبية ضمنت طوال أربعة عقود استقرار البلدان الخليجية رغم الهزات التي أصابت محياطها. ولم يعد جواز السفر وسيلة كافية للوصول إلى نعيم الريع، إلا أنه لم يفقد دوره السياسي، على الأقل في جهين، أو لاملاً ترتبط باستقرار «التجنيس الجماعي» للمجندين المستجدين من بلدان الحوار لتأمين التوسيع المستمر في المؤسستان العسكرية والأمنية في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي. وثانيتها تخص نزع الجنسية أو التهديد بائزها عن حامليها. فكما رأينا في قطر والإمارات والسعودية والبحرين، صار التهديد بعدم تجديد جواز السفر وتزع الجنسية إحدى أدوات ضبط الأمن ومعاقبة من تعتبرهم السلطات تاكيدين لجرائمها.

يشكل تزامن حالات التجنيس الجماعي مع حالات نزع الجنسية الجماعي ما يشبه إشهاراً رسمياً لتلك الفكرة القائلة أن العوائل الحاكمة الخليجية لا تعتبر الجنسية حقاً مواطنة بلدانها بل هي منحة تنتزع بها عليهم وتحتفظ لنفسها بالحق في التصرف بها، إغداقاً وحرماناً. إن هذا

الحاكمية لتوزيع الريع النفطي. فقبل الطفرة، كان من السهل الحصول على جواز سفر عبر أحد شيوخ الإمارات الصغيرة وأم القرى وبن عجمان ورأس الخيمة. وقتها، كانت رسوم إصدار وجديد جوازات السفر تشكل مصدراً هاماً من مصادر الدخل لأولئك الشيوخ. أما العوائل الحاكمة في البلدان الأكثر غنى، والتي لم تكن في حاجة إلى بيع جوازات سفرها، وكانت تستخدم إغراء التجنيس لاجتذاب أفراد القبائل في المناطق الحدودية والمشتركة، لإلحاقهم في قواتها المسلحة وأجهزتها الأمنية.

تغيرت الأمور تماماً منذ منتصف السبعينيات. فلقد أسهمت عائدات النفط في نمو غير مسبوق في الحركة الاقتصادية، بما فيها تأسيس الشركات المساهمة. وانتشار المضاربة في أسهمها، وارتفاع أسعار العقارات والأراضي، وتدافع المستثمرين الأجانب نحو السوق الخليجية، لعلوة على اتساع الطلب على استيراد الأيدي العاملة الأجنبية. وفرت الطفرة النفطية فرصة لتكريس جواز السفر الخليجي كشهادة على «صفقة المقاييس الذهبية» التي روحت العوائل الحاكمة في الخليج لها: الثروة والسلطة للعائلة الحاكمة، وللناس المكرمات. فصارت الجنسية الخليجية، أو بالأحرى جواز السفر، مفتاح دخول نعيم الريع النفطي. لم يعد «الباسبورت» مجرد وثيقة لتسهيل حركة الناس عبر الحدود، بل أصبح وسيلة ضرورية للوصول إلى المناق، أما عبر دخول حاملي جواز السفر مباشرة في مختلف أنشطة السوق، أو عبر «تأجير» جوازات سفرهم لآخرين. أسارع الإشارة إلى أن حصول حاملي جوازات السفر الخليجية على تلك المنافع كان ينافيوا بحسب معايير تحكم في تحديدها وتطبيقاتها كل عائلة حاكمة. ولهذا، لم يكن

الإشهار الرسمي ليس علامة انتفاف وقفة.
وقف العوائل الحاكمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي في مواجهة منعطف تاريخي معakens لما خبرته منذ بداية الطفرة النفطية قبل أربعين سنة. فلم تعد ثمة إمكانية مالية أو سياسية لإعادة الحياة المقايسة الذهبية. ولهذا تواجه العائلات الحاكمة في بلدان المجلس كافة، أزمة شرعية تتفاوت درتها من بلد لآخر. لكنها جميعاً تقف، للمرة الأولى، أمام حقيقة أنها لا تمتلك قدراتها السابقة على استخدام الريع النفطي للتحكم في رعياتها وإعادة تشكيل مجتمعاتها. فقد زاد حجم الالتزامات الخارجية لهذه البلدان بما في ذلك التزامات تفرض الاستمرار في تدوير جزء كبير من عوائد النفط عبر الإيداع في الصارف العالمية، وعبر الاستثمار الخارجي، وعبر استيراد السلاح من الدول الغربية، علاوة على الالتزامات الإضافية التي تفرضها مساعي عدد من الدول الخليجية لاحتواء تداعيات الافتراضات الجارية في العالم العربي.

أمام هذا المنعطف التاريخي، تجد العوائل الحاكمة نفسها أمام خيارات محدودة. جميعها مرتفع الكلفة السياسية وغير مضمون العواقب. ولهذا نراها تتخطى وتتذبذب قرارات تزيد من تفاقم الأزمة البنوية التي تعيق تحول بلدان مجلس التعاون الخليجي من تنظيميات سياسية/قبلية إلى دول تنتهي إلى القرن الواحد والعشرين.

من مكافأة الولاء إلى معاقبة المعارضة لم تعد جنات الريع النفطي على ما كانت عليه في أوج الطفرة النفطية، فقد تأكّلت العوائد البنوية جراء استشراء الفساد وسوء التخطيط والإدارة. علاوة على صفقات متاحاً لأحد من المعارضين أن يتمتع باليارات نفسها التي يتمتع بها المالون، بحسب درجات ولائهم.

كانت القوانين السائدة وقتها تحصر المشاركة في هذه الأنشطة الاقتصادية في كل دولة خليجية على مواطنينها. وبهذا من الممكن الإشارة إلى عدد من العوائل، التي يتوزع الأشقاء أو أبناء العم فيها على جنسيات الدول المست. بل هناك عدد من بعض كبار رجال الأعمال الخليجيين من يحملون جنسيات خليجية متعددة في الوقت نفسه، بهدف تسهيل دخولهم المناقصات المقترضة على حاملي جنسية دولة بعينها. وبسبب اشتراط «الشريك المحلي»، كان على المستثمرين الأجانب البحث عن شريك اسمى من مواطني الدولة التي ينونون الاستثمار فيها. وهكذا شهدت بلدان الخليج بروز ظاهرة «الواجهات» التي يختفي خلف كل منها المالك الفعلي لكميات كبيرة من أسهم الشركات عند تأسيسها، أو الذين تُسجل بأسمائهم تأشيرات العمل لثبات العمال الأجانب. كما شهدت بلدان المنطقة آلاق睂 من اعتناؤها على دخولهم كشركاء اسميين لأصحاب أعمال أجانب مقابل عمولة مقطوعة أو جارية.

عبدالهادي خلف
أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند - السويد، وواحد من ٣١ شخصية بحرينية «أسقطت» السلطة في البحرين حسبتهم سبباً لتشظيهم السياسي والفكري للعارض التسلسيح البليوني، وانخراط العوائل الحاكمة في الخليج في تمويل عدد من الحروب والنزاعات الإقليمية طوال العقود الأربع الماضية. وانعكس كل ذلك في عدد من الاتهامات التالية التي أدت إلى انفجار الفقاعات الاستثمارية في جميع بلدان الخليج، وخاصة في أسواق

A mixed media artwork featuring a large, stylized face with black and white patterns, set against a red background. The face has a textured, cracked black and white pattern, large white eyes with black pupils, and a wide, dark mouth. The artwork includes various textures like leopard print, metallic surfaces, and abstract shapes.

<http://hildahiary.com>

الأمثلة. فما يجمع قرار أمير قطر بنزع جنسية ٤ في المثلة من مواطني بلاده، بتهديد السلطات السعودية بنزع الجنسية عن المشاركين في الاحتجاجات، أو نزع الامارات والبحرين جنسيات معارضيهما، هو أن جواز السفر ليس حقاً من حقوق المواطنة بل هو مكرمة من العائلة الحاكمة تمنحها لن تشاء أو تنزعها من تشاء من رعایاها.

جواز السفر، استحقاق أم مكرمة؟

غيرت الطفرة النفطية منذ السبعينيات أموراً كثيرة في بلدان الخليج، من بينها تحويل جواز السفر إلى أداة هامة من حملة أدوات أخرى تستخدمها العوائل

في ذلك يقع بحث المباحثين إلى الخارج إلى المغارب.
وفي مثل هذه الأيام من السنة الماضية، أمر الشيخ خليفة بن زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بسحب الجنسية عن سبعة إماراتيين اتهموا بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين المظورة، «لقيامهم بأعمال تهدد الأمن الوطني لدولة الإمارات». وبطبيعة الحال، لم يستفد السبعة المغضوب عليهم من التجاوز لهم للقضاء على مختلف مستوياته. وبعد سنة كاملة من شكليات التقاضي، رفضت محكمة أبوظبي الاتحادية الاستئنافية مجرد النظر في استئنافهم للقرار الجائر بحقهم.
وفي الشهر الماضي، أصدر الملك السعودي عدداً من المراسيم بمواجهة الاحتياجات التي شهدتها المناطق

الرئيس المصري يتخطى، يقرّ أمراً ثم يعود عن أجزاء منه، ويفاوض على أجزاء أخرى، ويتمسّك بثالثة، وهكذا. تلك كانت الخاصية الأبرز على امتداد الأشهر الستة التي انقضت منذ انتخابه. وقد أدى هذا المسلك المتكرر إلى تعزيز حدة الصراع في مصر، لأنّه يستحدث تعريفاً قدرًا عالياً من الضغوط المقابلة. وزاد في الأمر أن الرئيس المصري يهوى الفاجأت والسرعة، ما يضاعف من استفزاز الخصوم. والمصلحة أن الانقسام في

الجتمع المصري وصل إلى الذروة، وهو مصوب بقدر من العنف الدموي، ومن طغيان التحدي.

وتكل ليست ملامح مرحلة انتقالية انطلقت مع سقوط مبارك، غابتها حمل البلاد خارج عقود متعاقبة من القمع والفساد والأفقار والتلئيس. فالمرحلة الانتقالية، لكي تنجح، تستند إلى أوسع تحالف توافقى بين القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، المناهضة للنظام الذى جرى الانقلاب عليه. بينما ما نراه هو تقضى ذلك

را، وهو يتعاطفون معه من أجل حية التي قدمها من أجلهم. لقد فعلوا مستطاعون، فهو معروف وهم نكرات، أدييون وهو متغير. هم ناقصون بينما هم كامل. هم عابرون بينما هو دائم، يشتهر يوم، يخلد. والشهرة هي لالة العليا للسعادة والنجاح.

يريد أن يكون عادياً ونكرة اليوم؛ لا يكتفى بما على حدوده، بل يتصدى لما

وكلن هل يتعلق الأمر بالتخبط، أي بانكشاف مدى افتقار الإخوان المسلمين لتصورات خاصة بهم تتعلق بالطلوب اقتصاديًّا واجتماعياً وسياسياً للخروج من الميراث الخَرَب للنظام السابق، فإذا بهم يقومون باستنساخ وصفات ذلك النظام، كاللجوء إلى الاقتراف من صندوق النقد الدولي، والالتزام بشروطه المقابلة للقرض، وعلى رأسها إلغاء الدعم عن مواد أساسية وفرض المزيد من الضرائب على السلع... وهو القرار الذي عاد الرئيس مرسي فعليقه منذ يومين، بعد يومين من اتخاذه، لمزيد من شرح ضرورته للناس! لا يجادل أحد في الوضع الكارثي لمصر. ولكن ذلك لا يُحل بحرف الأنظار عن المسائل الرئيسية (الجوع والصحة والسكن والتعليم والبطالة...) نحو عناوين ومهارات تتسم بالديماوغوجيا. فلو قدّمت للناس خريطة طريق واضحة تخرجهم مما هم فيه ولو بعد سنوات، ولو بُرهن لهم أن المزيد من التقشف سيؤدي إلى الفرج، لتحملوا، ولحدثت معجزات. ولذا، فالتخبط المشهود ليس مجرد قلة خبرة عابرة، بل هو علامة على محاولات «قطبيع» الوضع الصعب بواسطة سلسلة من التكتيكات والتشارط. فإما أن الأمر مجرد تمرير التغيير في طاقم السلطة، وإما أنه تغيير لنهاج في إدارة البلاد، والاشترطات ليست متشابهة. والفارق أنه كلما انكشف عدم تهيئة الإخوان المسلمين للحكم (بهذه المواصفات)، كلما ازداد تمسكهم بالسلطة بأستانهم!



محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

118 118

حفلة شاروخان في مراكش

٧. ألفا هو عدد السجناء في مصر، هم موزعون على ٤٥ سجناً. ٢٨% في المئة منهم محكومون بقضايا عدم الوفاء بالتزامات مادية، و٢٨,٨% في المئة بأحكام مخدرات. ٥٦,٧% في المئة من السجناء والمحتجزين أميين و٤٣% في المئة كانوا عاطلين عن العمل. وهناك ٦% في المئة من العدد الإجمالي للسجناء لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي.

العنوان

العراقي الحالى ضرورة لا يستقيم العقد الشرعي المعقود فى
محاكم الاحوال الشخصية بدونها.

طلاق على ورقة زواج

شكل ظاهرة الزواج المبكر من ناحية، واستقلال المرأة العاملة لاقتصادي من ناحية أخرى، (والذي شهد بعد عام ٢٠٠٣ طفرة كبيرة في المرتبات والأمتيازات المالية كالمنحة والقروض)، إضافة إلى اتساع حجم البطالة وصعوبة الحصول على سكن منفرد للزوجين خارج إطار بيت العائلة... شكلت هذه الظواهر حاضنة أساسية لتصاعد نسب الطلاق في العراق، التي بلغت أعداداً كبيرة، حيث ظهرت دراسة ميدانية للباحثة سجى عبد الرضا، بتوجيه من قاضي الأحوال الشخصية في محكمة الشعب في بغداد، أن الشهر الأول من سنة ٢٠١٠ شهد حالات زواج للقاصرات، راح يتزايد منذ الشهر الأول ولغاية الشهر الخامس من تلك السنة. وبينت الدراسة أن بداية الشهر الأول شهدت عشر حالات زواج للقاصرات من أصل ٤٦ حالة زواج، وفي الشهر الثاني لاحظت تزايداً وصل إلى ٤٧ حالة من أصل ١٣٢ حالة، ثم تزايد أكبر في شهر آذار/مارس وصل إلى ٨٧ حالة من أصل ٢٨١ حالة، وفي شهر نيسان/أبريل وصل إلى ١٠٠ حالة من أصل ٢٩٧ حالة، أما الشهر الخامس، من السنة ذاتها، فقد شهد تصاعداً واضحاً في معدل تلك الزيجات، إذ تشير الدراسة إلى أنها بلغت ٣٦ حالة من أصل ٥٠ حالة خلال الأيام الأربع الأولى منه.

وأوضحت الدراسة أن أغلبية أفراد العينة تقع في سن ١٧-٢٤ سنة، حيث يبلغ عددهن تقريباً ٧٤٦ من إجمالي العينة، أي أن ٣٠% من العينة هن من النساء. يوضح ارتفاعاً مستمراً في عدد حالات زواج القاصرات للأعمار المبكرة، حيث يقدر عددهن بـ ٣٠٠ في المائة من إجمالي عقود الزواج.

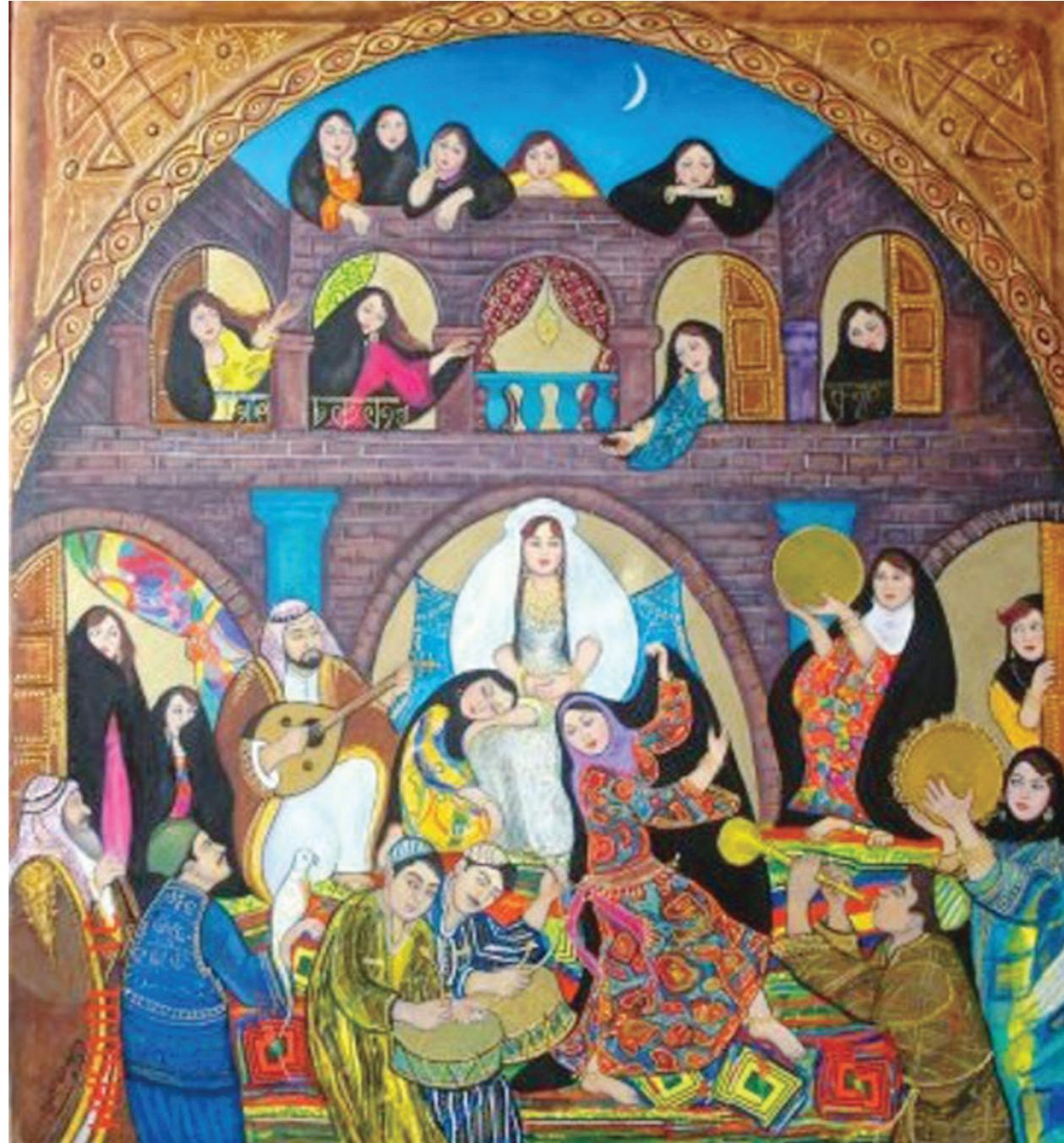
بمقابل هذا، تشير الأرقام الصادرة من مجلس القضاء الأعلى إلى أن حالات الطلاق تتزايد بشكل مطرد منذ عام ٢٠٠٤ الذي شهد ٣٣٣٨٤ حالة طلاق. وفي عام ٢٠٠٥، أصبح عدد الحالات ٢٨٦٩٠ حالة، ثم ٣٥٦٧ حالة في عام ٢٠٠٦، وليستمر في الارتفاع مع

سنة الاحتفاف الطائفي عام ٢٠٠٧، فيبلغ ٤١٥٦٠ حالة، أما في عام ٢٠٠٨، فكانت زيادة نسبة الطلاق ملحوظة حيث بلغت ٤١١٦ حالة، وتوجّت في العام ٢٠٠٩ بنسبة كبيرة بلغت ٦١٤٦٦ حالة. إلا أن العام الذي تلاه شهد تراجعاً طفيفاً، ولكنّه لم يستمر، فجاء عام ٢٠١١ ليستعيد النسبة الأسبق.

بالرغم من تشخيص المشكلة من قبل الوزارات ولجان مجلس النواب المختصة بالقضايا الاجتماعية، فلا وجود لحلول جذرية لها. وتخلص تلك الهيئات أسباب الطلاق المتزايد بعوامل رئيسية ثلاثة، هي «الزواج المبكر بسبب التأثيرات العشائرية»، و«البطالة»، و«أزمة السكن».

وتبعد هذه العوامل الثلاثة عصية على الحل، إذ لا يزال السياسيون يهربون إلى شيوخ العشائر لتشييدهم من أجل الحصول على صوات أبناء عشائرهم في الانتخابات، ما يعطي لهم قوة تتعذر حدود القانون في الكثير من الأحيان. أما البطالة، التي بلغت ١١ في المائة بحسب احصائية لوزارة التخطيط، فإنها لا تبدو متناغمة مع نسبة الفقر في البلاد التي بلغت ٣٨ في المائة بحسب «اللجنة العليا للتخفييف من الفقر». أما أزمة السكن، فقد أصبح حلها الحلقة الأصعب في تاريخ العراق الحديث. ما يعني، وفق كل هذه الاحصائيات، إن العراق سيحل في طليعة الدول في قائمة الزواج المبكر لاحصائيات الأمم المتحدة التي تتوقع فيها أن تبلغ حالات زواج القاصرات نحو ٥٠ مليون حالة في العالم بحلول عام ٢٠٢٠، وأن هذا العدد سيصبح ١٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٣٠، في حال استمرت الأمور على ما هي عليه.

عمر الجفال



[www.wassma-alagha.blogspot.com](http://wassma-alagha.blogspot.com)

سرعنة خارج المحاكم

مع أن قانون الأحوال الشخصية في العراق رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٩ يُعد متوافقاً إلى حد ما مع القوانين الدولية التي تدعو إلى يكون الحد الأدنى للزواج عند اكمال الـ ١٨ عاماً، (إذ يمنع قانون زواج الفتاة دون الـ ١٥ عاماً، ويعطي التقدير للقاضي عصا الوالدين في تزويج الفتاة بين الـ ١٥ والـ ١٨ عاماً)، إلا أن سرية التي تسبح على العقود المكتوبة خارج إطار المحاكم سيما تلك التي تعقدها مكاتب رجال الدين من سادة ومشايخ، تثير لماذا لم يرد تزويج الفتاة دون السن القانوني، ولن يزيد أن

وقد أظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق الصادر عام ٢٠٠٧ أن ٤١ في المائة من الفتيات تزوجن قبل بلوغهن سن ١٩ سنة، مقارنة بـ ١٥ في المائة في أعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٤، فيما يظهر الجهاز المركزي للإحصاء عام ٢٠١١ أن ٥ في المائة من الفتيات عراقيات تزوجن بعمر دون ١٥ سنة، ونحو ٦٢ في المائة دون ١٨ سنة. ويأتي تصاعد الخطوط البيانية في نسب الزواج المبكر، على رغم من تحذير وزارة المرأة في عام ٢٠١٠ من أن «النساء بين أعمار ١١ إلى ١٨ سنة هن أكثر عرضة للوفاة أثناء الحمل أو الولادة بمرتين لقيايس إلى النساء اللاتي تراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٦٤ سنة». وهذه الإحصائيات تفتح الأبواب مشترّعة أمام حقوق القاصرات،

ازدادت في الآونة الأخيرة ظاهرة إرغام الفتيات على الزواج بسن مبكرة، وأخذت منحى جديداً من حيث الأساليب وصيغ الإرغام، فمنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى بداية السبعينيات، كانت الفتاة عرضة للزواج من رجل غريب أو من المقربين للعائلة، لأن ولـي أمرها ارتـأـي أن يمنـحـنـها لهذا الرجل كـأـيـ سلعة مـهـدـيـ، من دون أن يكون لها حق الاعتراض أو مجرد إبداء الرأـيـ. كما أنها كانت تـمـنـعـ لـرـجـلـ من قـبـيلـةـ أخرىـ كـجزـءـ من دـيـةـ «فضـلـيـةـ». والفتـانـانـ، الـمـهـادـةـ والـفـضـلـيـةـ، ليس لهـماـ حقـ المـطـالـبـ بالـتـفـرـيقـ أوـ الطـلـاقـ، لأنـهـماـ مـجـرـدـانـ منـ حـقـوقـهـماـ وـفـقاـدـاـ لـلـأـعـرـافـ العـشـائـرـيـةـ. ولـذـكـرـ فـاـنـ «الـحـوـلـيـةـ الـدـيمـوـغـرـافـيـةـ» الـتـيـ تـصـدرـهاـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ نـشـرـتـ عـامـ ١٩٦٨ـ ١٩٦٧ـ ١٩٦٣ـ وـبـيـنـتـ حـيـنـهـاـ أـنـ نـسـبةـ الـعـرـاقـ فـيـ خـلـالـ الـأـعـوـامـ مـعـدـلـاتـ الـطـلـاقـ هـيـ الـأـقـلـ فـيـ الـجـدـولـ، بـيـنـماـ جـاءـتـ مـصـرـ فـيـ مـقـدـمـتهاـ. أـمـاـ فـيـ مـنـتـصـفـ سـبـعـيـنـيـاتـ الـقـرـنـ الـمـاضـيـ، فـقـدـ أـصـدـرـتـ حـكـومـةـ الـرـئـيـسـ الـعـرـاقـيـ الـأـسـيـقـ أـخـدـ حـسـنـ الـبـكـرـ قـرـارـاـ مـنـعـ بـمـوجـبـهـ تـزوـيجـ الفـتـيـاتـ وـفـقـ أـعـرـافـ الـدـيـةـ أوـ الـهـدـيـةـ. وـمـثـلـ الـقـرـارـ خـطـوـةـ أـوـلـىـ فـيـ تـوـجـهـ الـجـمـعـنـ حـنـوـ الـدـيـنـ، وـعـزـوـفـاـ وـاضـحـاـ عـنـ تـرـسـيـاتـ الـجـمـعـنـ الـقـبـليـ أوـ الـبـدـوـيـ، وـجـاءـ ضـمـنـ حـزـمـةـ قـرـاراتـ فـرـضـتـهاـ الـثـقـافـةـ الـجـمـعـنـةـ الـجـدـيـدةـ الـتـيـ سـاعـدـ عـلـىـ نـشـرـهـاـ التـحـالـفـ الـجـبـهـيـ بـنـ حـزـبـ الـبـعـثـ الـحـاـكـمـ آـنـذـاكـ وـالـحـزـبـ الشـيـعـيـ الـعـرـاقـيـ وـآـخـرـاـبـ كـرـدـيـةـ، تـحـتـ لـافـتـةـ «الـجـبـهـةـ الـوـطـنـيـةـ وـالـقـوـمـيـةـ الـتـقـدـمـيـةـ». وـهـذـهـ اـسـتـهـدـفـهـاـ صـدـامـ حـسـنـ فـشـنـ حـمـلـةـ شـرـسـةـ عـلـىـ التـنظـيـمـاتـ الـمـنـفـصـوـيـةـ فـيـ الـجـبـهـةـ، وـقـتـلـ وـشـرـدـ قـيـادـهـاـ وـكـوـادـهـاـ وـقـوـادـهـاـ. وـكـانـ هـذـاـ مـنـ بـنـ أـسـبـابـ أـخـرىـ لـعـودـةـ الـقـيـمـ وـالـأـعـرـافـ الـعـشـائـرـيـةـ وـالـبـدـوـيـةـ إـلـىـ الـأـنـتـعـاشـ، وـهـيـ الـتـيـ تـشـكـلـ الـمـرـأـةـ إـحـدـىـ أـهـمـ

من اللهو الطفولي إلى هودج العرس

شهدت سنوات الحصار الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على العراق، والتي امتدت من عام ١٩٩٠ لغاية عام ٢٠٠٣، تراجعاً كبيراً في الوضع المعيشي للفرد العراقي. وقدرت منظمة الغذاء والزراعة الدولية أن الفقر اتسع بين عامي ١٩٩٥ - ١٩٩٦ ليشمل ٧١ في المئة من السكان. وإثر هذا، أصبح العراقيون يعيشون في ضائقة مالية كبيرة عجزوا خلالها عن توفير أبسط مقومات الحياة، مما دفع ببعض الأباء إلى تزويج بناتهم بأعمار مبكرة ليحقّقوا مدفرين في أن واحد، أوّلئما التخلص من عباء أحد أفراد العائلة، وثانيهما استفادته من المهر المقدّم للعروس، وهو في أغلب هذه الحالات عاملة منعاً لخاتمة العقد، كـ«النافذة».

الريجات عبارة عن مبلغ مالي يسلمه الاب كـ«نفقة» لملك الماء المسفوحة على اعتبار حياة تجهل كل تفاصيلها.

وبعد التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣، بإطاحة نظام صدام حسين وأحتلال القوات الأميركيّة للعراق، ازدادت حالات الفقر. وجاءت مصحوبة بظاهرة التأجيج الطائفي الذي شرّد مئات الآلاف من العوائل العراقيّة داخل البلاد وخارجها، مما زاد في حالات الزواج المبكر، بعيداً عن رقابة القانون وأجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني، على الرغم من أن هذا الزواج يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وخرقاً لما وثيق ومعاهدات دولية وقع عليها العراق. وقد أخذ الخطيباني لهذه الظاهرة بالتصاعد خلال السنوات العشرة من عمر

الدولة العراقية «الديمقراطي» التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣، وبؤكد مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء، التابع لوزارة التخطيط العراقية بشأن «معارف وسلوكيات وطموحات الفتاة المراهقة»، بالتعاون مع هيئة إحصاء إقليم كردستان، وزاري الصحافة والمرأة، إن التقديرات السكانية تشير إلى أن عدد الفتيات في العراق ضمن الفئات العمرية (١٤ - ١٠) سنة بلغ ١.٩ مليون فتاة. ووفقًا لهذه التقديرات، فإنهن يمثلن تقريبًا في المئة من إجمالي السكان. وبحسب نتائج المسح فإن الفتيات من هذه الفئة العمرية يتوزّن بواقع ٦٥.٤% في المئة في المناطق الحضرية و ٣٤.٦% في الرياف.

وتلتفت نتائج المسح إلى أن أغلب الفتيات في هذه المرحلة العمرية على مقاعد الدراسة، إذ بلغت نسبة الملتحقات بالتعليم في المئة، وترتفع هذه النسبة في إقليم كردستان لتصل إلى ٩٦.٩% في

الزاوية
الحمراء

دليل الدكتاتور الذكي، دليل الشعب الأذكي

فاسية مثل: «أنا بعارضك عشان انت بتشتغل فوق طاقتك عشان
البلد. لازم تريح نفسك شوية يا رئيس». هذه المعارضة كانت فاسية
ولوكنه تحملها. الدكتاتور ليست لديه مشاكل مع المعارضة في حد
ذاتها.

إذن يا أصدقاء، إذا سمعتم الدكتاتور يقول «نحن مع حرية
التعبير عن الرأي»، فلا تتعوه يكمel جملته. قاطعوه، صفروا،
هيصوا، هذا يدخل من ضمن حق التعبير عن الرأي، صفقوا له
كثيراً بحيث لا يمكن من إنهاء جملته. الدكتاتور يريد إكمال
الجملة، النصف الثاني للجملة هو ما جاء ليقوله وليس الأول.
يتلحرج حلقة، يغلي الدم في رأسه، يحاول إسكات الجماهير
ولا يفلح. التصفيق له يمتزج بسباب يوجه إليه. الجماهير تهمج
عليه لتحتضنه، وبعضهم يسرق ساعته. فجأة، يسقط
الدكتاتور في غبوبة سكر. همممممم. مش، مهم. ها، كنتم



انْتَشَارُ الإِذَاعَاتِ الدُّوَرِيَّةِ فِي تُونس

كان تسرّب أول فيديو وأول مقال بعدما أحرق محمد البوعزيزي نفسه في 17 كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠ بمثابة اقتلاع لأول حجر من سور السجن الكبير الذي كان يسجّن حياة التونسيين. النقطة المجتمع وسائل الإعلام الافتراضية من مدونات وصفحات فيسبوك وحسابات على موقع تويتر وغيرها، كأسلحة للدفاع عن نفسه. فمن خلالها تم التشهير بالنظام السياسي والدعوة لعمليات الحشد والتحرك. وتم تطوير هذه الصفحات الافتراضية وربطها بالواقع العيش، فولدت الأذاعات الجمعياتية أو المجتمعية في سياق الإعلام الوطني. تجربة تعرف نجاحاً كبيراً وترسخ كل يوم، بل هي أصبحت منافساً حقيقياً للوسائل الإعلام التقليدية، تمدها بالمعلومة الحسينية وتكشف أسرار القضايا وتوجه الرأي العام بعيداً عن المغالطات والتوظيف. وهي مكنت المواطن البسيط والهمش من المشاركة في صياغة رسالته الإعلامية.

جاءت هذه النقلة من الافتراضي (إنترنت، فيسبوك وتويتر) إلى الواقعية بفضل إدراك المدون أن الأذاعات هي إعلام شعبي يتبع تجاذب المدونون ونشاطه هذا الإعلام الشعبي

كانون الاول / ديسمبر سنة ٢٠٠٧ ، بالتزامن مع الذكرى التاسعة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكنها لم تحصل على رخصة البث عبر الاثير إلا بعد سقوط نظام بن علي، وتقول مديرتها: «راديو ٦ هو أول مشروع إذاعة حرّة في تونس، تأسست من طرف ستة صحافيين مناضلين من أجل حرية التعبير». وقد خرّجت إلى التور تجارب أخرى على غرار إذاعة «صوت المناجم» بمدينة قفصة، وإذاعة «الشعانبي أف أم» بالقصرين، و«إذاعة الكرامة» في سيدى بو زيد، وإذاعة «راديو شعبي» في تونس العاصمة...

وقد أخبرتنا الصحفية رحاء يحياوي، العاملة بـ«راديو الشعانبي أف أم» بأن «البث التجاري للراديو انطلق يوم ٢٥ مايو / أيار ٢٠١٢ ، لكن سبق ذلك العديد من التحضيرات، سواء من قبل التقنيين أو المنشطين. فقد تكانت جميع الجهود ليري هذا الواقع الإعلامي الجديد التور». وضيف: «بالنسبة لي كمنشطة في الإذاعة، أعتبر

مۑاۑقۑهۑ ۱۹۰۱

قبل سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، تولت مجموعة كبيرة من مؤسسات الدولة التونسية تنظيم الجهاز الإعلامي، إذ كانت وزارة الاتصالات هي الجهة المسؤولة عموماً عن الإعلام، فيما كانت وزارة الداخلية هي المسؤولة عن المصادقة على طلبات إصدار المطبوعات الجديدة. وقد حوت وزارة الداخلية تلك العملية، التي كان ينبغي أن تقتصر على مجرد إخطار بسيط، إلى نظام مقتضى لمنحة التراخيص. واللافت أنه منذ العام ١٩٩٠، تأسست «الوكالة التونسية للاتصال الخارجي»، المشرفة على توزيع عائدات الإعلانات التي يتم تحصيلها من الإدارات العامة على وسائل الإعلام المختلفة، وبالتالي كانت تقرر حجم تمويلها وحدوى استمرارها.

وترى الكاتبة فاطمة عيساوي، في تقرير أعدته أخيراً لمركز «كارنيفي»، أنَّ ظروف العمل لا تزال اليوم سليمة بالنسبة للعاملين في قطاع الإعلام التونسي، حيث يعمل العديد من الصحافيين وفق عقود عمل مؤقتة قد تجدد لفترات طويلة، إلا أنها تبقى من دون أي أمان وظيفي. وتشير إلى أنَّ أحدى المسائل التي تعيق تطور مهنية الإعلام التونسي، تُخْتَصِّر بواقع أنَّ وسائل الإعلام التقليدية «أصبحت مظهراً مركزاً من مظاهر الصراع السياسي الدائر بين الحكومة الجديدة التي يقودها إسلاميون متغلبون من جهة،

